مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية

التكيف مع تغير المناخ في الدول الأعضاء
دور البنك الإسلامي للتنمية

نوفمبر ٢٠١٦

جدول المحتويات

١. الخلفية 1

٢. نظرة عامة على مشاريع التكيف مع تغير المناخ الممولة من البنك الإسلامي للتنمية 1

٣. دراسات حالة 3

٣.١. مشروع إقليمي لبناء الصمود أمام حالات الجفاف المتكررة 3

٣.٢. تحسين فرص الحصول على البذور المحسنة في بنغلاديش 3

٣.٣. حصاد المياه في السودان 4

٣,٤. تحسين فرص الحصول على التمويل الأصغر الإسلامي 4

٤. الخاتمة 5

التكيف مع تغير المناخ في الدول الأعضاء
دور البنك الإسلامي للتنمية

١– الخلفية

أجبر اتفاق باريس التاريخي بشأن تغير المناخ الذي أبرم في ديسمبر ٢٠١٥ الدول المتقدمة على الوفاء بالتزاماتها بتوفير ١٠٠ مليار دولار أمريكي سنوياً بدءاً من عام ٢٠٢٠ لدعم مشاريع التخفيف والتكيف في البلدان النامية. ويمثل ذلك بشرى سارة بالنسبة إلى الزراعة التي تتسم بحساسية تجاه تغير المناخ لكنها تتيح كذلك حلولاً ممتازة. فعلى الصعيد العالمي، تشير التقديرات إلى أن الزراعة (بما فيها الحراجة والمواشي ومصائد الأسماك) تساهم بنسبة ١٤٪ من غازات الدفيئة التي تتسبب في تغير المناخ، كما أن دور الزراعة في ظواهر تغير المناخ والتخفيف من آثاره أمر مسلم به. ويتيح التخفيف الحدَّ من آثار تغير المناخ، بينما يسمح التكيف بالتقليل من أضرار تلك الآثار. ومن شأن الجمع بين النهجين أن يساهم في تحقيق التنمية للمجتمعات التي تتعرض لخطر تغير المناخ.

ويكمن التحدي في الاهتداء إلى طريقة لتخفيض مساهمة الزراعة في انبعاثات غازات الدفيئة دون المساس بقدرتها الإنتاجية وصمودها أمام تغير المناخ. والزراعة معرضة بشدة لخطر تغير المناخ، حيث تعتمد الأنشطة الزراعية بشكل مباشر على الظروف المناخية. ويمثل تغير أنماط سقوط الأمطار مشكلة خطيرة في مناطق كثيرة، فضلاً عن ارتفاع درجات الحرارة. كما تمثل للتقلبات والموسمية، إلى جانب الأحوال الجوية شديدة الوطأة وموجات الحرارة والجفاف والعواصف والفيضانات، ظواهر منتشرة في العديد من المناطق. وحتى لو افترضنا أن بعض التغيرات المناخية قد تكون إيجابية لبعض المناطق كما توحي بذلك التنبؤات، فمعظم آثارها سلبية، مما يؤثر على مناطق تعاني أصلاً من التغيرات البيئية أو غيرها من التغيرات المرتبطة بتغير المناخ. ومما يزداد الأمر سوءاً الفشل في قطاعات أخرى تعتمد عليها الزراعة، بما في ذلك البنية التحتية والطاقة والأسواق. وينطبق ذلك بشكل خاص على البلدان النامية، حيث تكون لقلة الاستثمارات آثار سلبية كبيرة على الأداء العام للزراعة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية.

وتتجسد آثار الجفاف وتزايد الفيضانات في الجوع والفقر في كثير من المجتمعات الزراعية الريفية. ويمثل ذلك مشكلة شائعة في العديد من البلدان النامية نتيجةً للاعتماد المفرط على الزراعة والموارد الطبيعية، وانخفاض قدرتها على التكيف مع تغير المناخ. وفي البلدان الأفريقية وغيرها من الدول الأعضاء في البنك، يشكل النمو السكاني السريع والزراعة غير الإنتاجية وتدهور الأراضي تحدياً خطيراً أمام تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، مما يتطلب اتخاذ إجراءات جماعية لعكس هذا الوضع وحماية سبل العيش لمجتمعات البلدان التي تعتمد على الزراعة.

إن ما تشتد إليه الحاجة هو التوسع في تطبيق حلول زراعية إنتاجية وتعزز الصمود أمام تغير المناخ، مع تهيئة شيءٍ من التخفيف في الوقت ذاته حيثما كان ممكناً، وهذا هو ما يشار إليه عادة بمصطلح الزراعة الذكية مناخيا (منظمة الزراعة والأغذية، ٢٠١٣). وتنطوي مثل هذه الحلول على إمكانات كبيرة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

ويستثمر البنك الإسلامي للتنمية في الزراعة والتنمية الريفية في الدول الأعضاء لمساعدتها على التصدي لخطر تغير المناخ. وتحتل الدول الأعضاء مجتمعة حوالي ٢٩٪ من مساحة الأراضي الزراعية في العالم، مع استئثار الغابات والمراعي في بعض البلدان بنصيب الأسد من مجمل الأراضي الزراعية. وبالتالي، يمكن أن تساهم الزراعة في هذه الدول مساهمة كبيرة في كل من التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها.

ونقدم في القسم التالي نبذة عن استثمارات البنك الإسلامي للتنمية منذ إنشائه في تدابير الزراعة والتكيف نسبةً إلى استثماراته الإجمالية في الدول الأعضاء في مختلف جوانب التنمية، بما في ذلك الصحة والتعليم والبنية التحتية. ويتناول القسم الثالث بعض دراسات الحالة مشاريع، مع تسلط الضوء على تدابير التكيف التي يمكن التوسع في تطبيقها، كما يبرز بعض الدروس الرئيسية المستفادة من المشاريع. أما القسم الأخير، فيقدم بعض الملاحظات الختامية.

٢– نظرة عامة على مشاريع التكيف مع تغير المناخ الممولة من البنك الإسلامي للتنمية

استثمر البنك منذ إنشائه نحواً من ٩,٧ مليار دولار أمريكي في مشاريع للزراعة والتنمية الريفية. وكان من الدوافع الرئيسية لضخ هذا الاستثمار في الزراعة في الدول الأعضاء الحاجة إلى زيادة إنتاجيتها وإلى تعزيز الأمن الغذائي وزيادة القدرة على الصمود أمام تغير المناخ وتقلباته والتكيف مع ذلك، مع تقليل مساهمتها في تغير المناخ كذلك. ولا تضاد بين هذين الهدفين، غير أن تنفيذهما معاً ليس بالأمر اليسير في الواقع. وتتضمن استثمارات البنك في مجالي الزراعة والتنمية الريفية مجموعة واسعة من تدابير التكيف على المستويين الزراعي والقطاعي معاً، وهي تشمل، من بين جملة أمور، ما يلي:

- الممارسات الزراعية المناسبة مثل تداخُل المحاصيل والحراجة الزراعية والزراعة الحافظة، مما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وتعزيز الصمود وتقليل انبعاثات غازات الدفيئة؛
- واستثمارات في مجال إدارة المياه، على مستوى كل من المزارع والسدود الكبيرة، لأغراض الري التكميلي؛
- وآليات دعم تطوير القدرات والتطوير المؤسسي؛
- وتعزيز قدرات المزارعين والمؤسسات التجارية الزراعية على تبني تدابير التخفيف والتكيف؛
- وتحسين فرص الحصول على منتجات التمويل الإسلامي التي تعتبر ضرورية لتطوير زراعة إنتاجية قادرة على الصمود أمام تغير المناخ.

وقد خُصص حوالي ١١٪ من استثمارات البنك لأنشطة تعزز في مجموعها تدابير التكيف مع تغير المناخ لدى المزارعين والمجتمعات الزراعية الرعوية في الدول الأعضاء في البنك (الشكل ١)

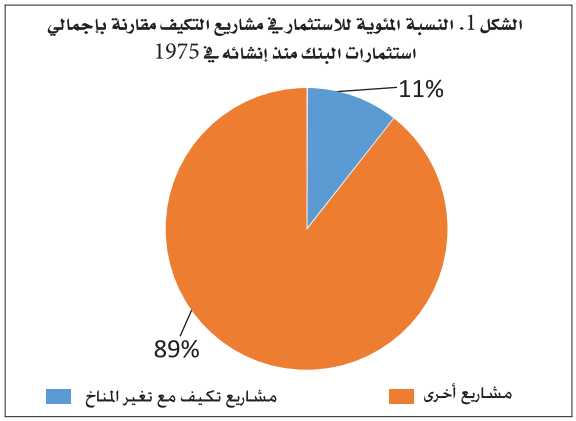

وتختلف استثمارات البنك في تغير المناخ من منطقة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، حيث تحظى أفريقيا بأعلى نسبة من هذا الاستثمار، وتليها المنطقة العربية وآسيا (الشكل ٢). وعبر هذه المناطق الثلاث، استثمر البنك في ٦٦ مشروعاً تتضمن أنشطة تشمل تدابير تكيف قوية. وقد أفادت هذه المشاريع عدداً كبيراً من المجتمعات الزراعية والريفية في مناطق التدخل.

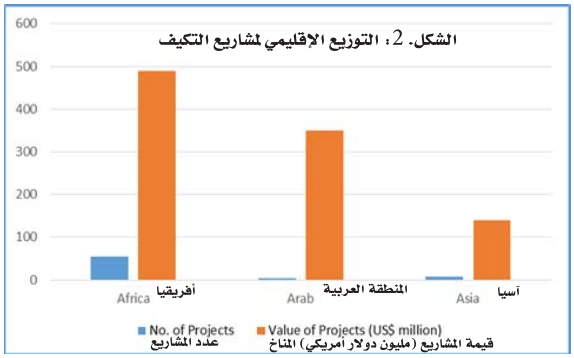

ويعكس تخصيص الجزء الأكبر من الاستثمار لأفريقيا التزام البنك الإسلامي للتنمية بمعالجة مشاكل تغير المناخ في هذه المنطقة التي تعتمد فيها الزراعة بشكل كبير على الأمطار. كما أن الري محدود في أفريقيا، حيث يغطي، حسب التقديرات، أقل من ٧٪ من المناطق القابلة للزراعة، مقابل أكثر من ٣٠٪ في آسيا. وعلى الرغم من تسبب القارة الأفريقية في ٤٪ فقط من انبعاثات غازات الدفيئة في العالم، فهي المنطقة الأكثر تضررا بتغير المناخ في العالم. فعلى سبيل المثال، تقع في أفريقيا ستة من الدول العشر الأكثر تضرراً في العالم. ويقدَّر أيضا أن حوالي ٦٥٪ من سكان أفريقيا متأثرون تأثراً مباشراً، هذا عدا ١٠ ملايين لاجئ موجودين بالفعل في أفريقيا. ومن بين بلدان أفريقيا، حققت السنغال معظم الاستثمارات من خلال تمويل البنك.

ويرجع تأثر أفريقيا الشديد بتغير المناخ، إلى حدٍ ما، إلى قلة استخدام تكنولوجيات تحسين الإنتاجية. فعلى سبيل المثال، يقل معدل استخدام الأسمدة، في المتوسط، عن ١٠ كغ من المغذيات لكل هكتار. وهذا بدوره جعل إنتاجية الأراضي المزروعة حالياً منخفضة، وساهم في تدهور الأراضي حيث يمارس المزارعين زراعة انتشارية ويضمون المزيد من الأراضي الهامشية والغابات والأراضي المشجرة إلى المساحات المزروعة.

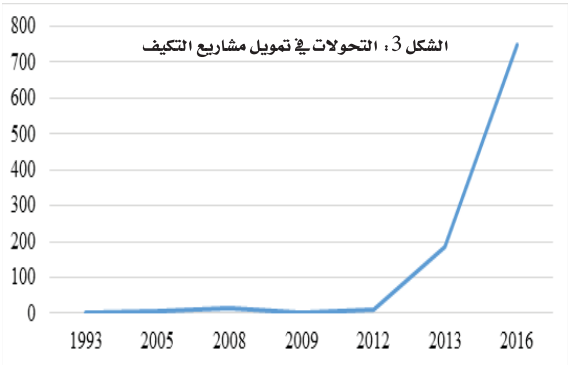

ومع تزايد الوعي بأهمية تغير المناخ وضعف المجتمعات الزراعية، أظهر تاريخ استثمار البنك في مشاريع التكيف الزراعي تحولاً جذرياً ابتداءً من عام ٢٠١٢ عندما ارتفعت الاستثمارات إلى أضعاف ما كانت عليه (الشكل ٣). كما أنه من المرتقب أن يتواصل نمو حجم هذا الاستثمار وتتسارع وتيرته وفقاً للخطة الاستراتيجية العشرية للبنك (٢٠١٥-٢٠٢٥). و تتمثل العوامل الرئيسية التي تقود هذا النمو السريع في الاستثمارات في الإدارة المتكاملة للموارد المائية، بما في ذلك الري الذي يشكل جزءاً كبيراً منها. كما سيتحقق النمو في التدخلات الأخرى اللازمة لزيادة الإنتاجية والقدرة على الصمود. ويشمل ذلك زيادة فرص الحصول على البذور والأسمدة المحسنة والثروة الحيوانية، بما في ذلك ممارسات تربية الأحياء المائية وتربية النحل، وممارسات الحراجة والحراجة الزراعية وتوسيعها ودعمها بالخدمات الاستشارية، والأسواق المجزية، ومرافق التخزين الريفية التي تقلل من خسائر ما

بعد الحصاد، والطرق الفرعية الريفية، والتمويل الأصغر الإسلامي.

ويهدف البنك أيضا إلى إقامة شراكات استراتيجية باعتبارها إحدى الآليات الرئيسية لمواصلة زيادة الاستثمارات في تكييف الزراعة مع تغير المناخ. وتتجلى إحدى هذه الشراكات في صندوق الحياة وسبل العيش القائم بالفعل، حيث تأسس في عام ٢٠١٥ بين البنك ومؤسسة بيل وميليندا غيتس وجهات مانحة أخرى، خاصة من دول مجلس التعاون الخليجي: المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة. ويتضمن هذا المرفق البالغ ٢,٥ مليار دولار أمريكي عنصراً للمنح قيمته ٠,٥ مليار دولار أمريكي تُستخدم لاستيعاب تكلفة تمويل البنك للدول الأعضاء، مما سيؤدي إلى زيادة الاستثمار العام في الزراعة في الدول الأعضاء في البنك، مع التركيز على زيادة التدخلات التي من شأنها أن ترفع من إنتاجية المحاصيل والمواشي، وكذلك من مستوى صمودها أمام تغير المناخ وتقلباته.

ومن الشراكات الاستراتيجية الأخرى التي تستخدم طرق التمويل المشترك مع بنوك التنمية المتعددة الأطراف: البنك الدولي (المبادرة المعمَّقة)، والبنك الأفريقي للتنمية (برنامج تحويل الزراعة في أفريقيا)، والبنك الآسيوي للتنمية، وكذلك مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وتقوم كذلك شراكات مع القطاع الخاص من خلال المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

وتمثل مبادرة AAA (تكييف الزراعة الأفريقية) التي تقودها حكومة المغرب شراكة جديدة ومثيرة سيدخل فيها البنك أيضا لزيادة استثماراته في تكييف الزراعة مع تغير المناخ. وترمي هذه المبادرة إلى العمل من أجل رفع الإنتاجية الزراعية وزيادة قدرة الأتربة الأفريقية على امتصاص الكربون، بما يجمع بين فائدتي التخفيف والتكيف. والبنك من الأعضاء المؤسسين والداعمين للمبادرة. وللمساعدة في تمويل مشاريع التكيف، ستسعى المبادرة أيضا للإفراج، لصالح الزراعة في أفريقيا، عن جزء كبير من مبلغ ١٠٠ مليار دولار أمريكي الذي تعهدت الدول المتقدمة بتوفيرها سنوياً لدعم مشاريع التخفيف والتكيف في البلدان النامية.

٣- دراسات حالة

٣.١- مشروع إقليمي لبناء الصمود أمام حالات الجفاف المتكررة

شرع البنك وسبعة من الدول الأعضاء فيه في غرب أفريقيا التي تضررت بشدة جراء جفاف عام ٢٠١١ في تنفيذ مشروع إقليمي خماسي في ٢٠١٢/٢٠١٣ بشأن "بناء الصمود أمام انعدام الأمن الغذائي المتكرر في منطقة الساحل". وكان الجفاف في عام ٢٠١١ وما ترتب عليه من انعدام الأمن الغذائي من أسوأ ما شهدته منطقة الساحل على مدى تاريخها، حيث عرّض ما يقدر بنحوٍ من ١٣ مليون شخص بشكل مباشر لخطر انعدام الأمن الغذائي في المنطقة. ففي السنغال، على سبيل المثال، انخفض إنتاج الذرة الرفيعة والدخن (يمثلان محصولان غذائيان مهمان في المناطق الزراعية الرعوية البعلية الساحلية) بنسبة ٤١٪ بالمقارنة مع مستويات موسم ٢٠١٠/٢٠١١. وانخفضت الاحتياطات الغذائية في المنطقة.

وقد رُصدت ميزانية قدرها ٣٥١ مليون دولار أمريكي لبرنامج البلدان السبعة هذا الممول من البنك، وهو لا يزال قيد التنفيذ ويغطي بوركينا فاسو وتشاد وغامبيا ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال، ويهدف إلى بلوغ ٢,١ مليون مستفيد بشكل مباشر وحوالي ١٣ مليون شخص بشكل غير مباشر. واتبع البرنامج نهجا بثلاثة محاور يدمج التدخلات الأساسية اللازمة لتعزيز الصمود أمام تغير المناخ. وهذه المحاور هي على النحو التالي:

- تنويع قاعدة الأصول الإنتاجية (تقليل المخاطر المقترنة بقلة عدد المشاريع)؛
- وزيادة الإنتاج والإنتاجية للمحاصيل (بما في ذلك المحاصيل الشجرية) والثروة الحيوانية (بما في ذلك الأسماك) لتكوين مخزون احتياطي بغية تفادي انعدام الأمن الغذائي في سنوات الشدة والحصول على فائض يمكن تسويقه لتوليد الدخل؛
- وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية والإقليمية على تعميم القدرة على الصمود وتعزيز تأهبها لإدارة انعدام الأمن الغذائي في حالة الجفاف.

الشكل ٤. مجموعة ريلويندي النسائية من قرية لودا في مقاطعة كايا ببوركينا فاسو وهن يعرضن محاصيلهن الوفيرة من اللوبيا والبقوليات الحبوبية المغذية. فقد زودهن مشروع بناء الصمود أمام الجفاف المتكرر بالبذور المحسنة للمحاصيل والأسمدة والتدريب على الممارسات الزراعية الجيدة. ويظهر مع المجموعة بشير جاما عدن، الموظف في إدارة الزراعة والتنمية الريفية في البنك خلال زيارته لهن في أكتوبر ٢٠١٦.

ويشمل هذا المحور الأخير عدة وظائف مؤسسية: الوصول إلى الأسواق المجزية من خلال إقامة شراكة قوية بين القطاعين العام والخاص، وتوفير خدمات الإرشاد بطريقة تراعي الفوارق بين الجنسين، وتحسين فرص الحصول إلى الائتمان بشروط ميسرة، وزيادة التغطية للمناطق الريفية مع تحسين طرق الوصول إليها، وتحسين التنبؤات بالأحوال الجوية بكيفية تتيح للمزارعين اتخاذ القرار على وجه أفضل. كما يشمل توفير بيئة سياسة مواتية تدعم المزارعين والرعاة واستثمارات القطاع الخاص في بناء القدرة على الصمود. وعلى الرغم من بطء وتيرة التقدم في تنفيذ المشاريع، بسبب الطابع المعقد لهذه البرامج الإنمائية المتكاملة، فمن الواضح أن البرنامج سيؤتي نتائج ملموسة. فقد أخذ المزارعون والرعاة يبنون من جديد قاعدة أصولهم من الثروة الحيوانية والمحاصيل معاً.

ويهيئ مشروع بناء الصمود في البلدان السبعة، من حيث تصميمه وامتداد تغطيته الوطنية والإقليمية، فضلاً عن تعدد أصحاب المصلحة فيه، منصة جيدة للشراكة مع وكالات التنمية الأخرى. وينطوي ذلك على إمكانات هامة لتوليد المعرفة التي يمكن أن تساعد في اتخاذ قرار واع عند تصميم برامج مماثلة في المستقبل. وتشمل الدروس المستفادة الهامة اتباعَ نهج بخطوتين في تنفيذ المشاريع؛ أولهما تعزيز مؤسسات التنفيذ الوطنية، ثم إتباع ذلك باستثمارات في مدخلات الإنتاج والتكيف مما يتطلب تقديم الدعم من الناحية الفنية وفي مجال التنفيذ إلى الأفرقة الوطنية. ومن الدروس الأخرى: تفعيل الائتمان الأصغر الإسلامي خلال السنة الأولى من المشروع، لأن المزارعين سيحتاجون إلى ذلك لشراء المدخلات والاستثمار في التقنيات المطلوبة للحد من خسائر ما بعد الحصاد (على سبيل المثال، أكياس تخزين المحاصيل التي توفر الظروف اللاهوائية لمكافحة التلف الذي تسببه الحشرات للحبوب). ويضاف إلى ذلك أن تكوين التسهيل مع المؤسسات المالية المحلية يستغرق بعض الوقت، وبالتالي فمن المهم الشروع في ذلك في مرحلة مبكرة من الجدول الزمني لتنفيذ المشروع.

٣.٢– تحسين فرص الحصول على البذور المحسنة في بنغلاديش

يُعتبر الحصول على بذور من النوع الجيد أمراً بالغ الأهمية بالنسبة لتدابير التكيف مع تغير المناخ والتقلبات المناخية. ولذلك فقد استثمر البنك مع حكومة بنغلاديش في عام ٢٠٠٩ من خلال مشروع لزيادة فرص حصول المزارعين على بذور معتمدة. وكان الهدف من ذلك تعزيز قدرة المعهد الوطني للبحوث الزراعية على توفير مزيد من البذور الأساسية والمتطورة بما يمكّن، من جانب، شركات البذور الخاصة من إنتاج بذور معتمدة، وجمعيات/ تعاونيات المزارعين من توليد بذور تحصل على اعتماد الجودة من جانب آخر. والمحاصيل المستهدفة هي الأرز والقمح والذرة والمحاصيل الدرنية والبقوليات ومحاصيل البذور الزيتية والخضر والفواكه والتوابل. وتشمل المحاصيل أصنافاً تستطيع أن تصمد لفترات طويلة أمام الفيضانات، التي تمثل مشكلة رئيسية في بنغلاديش. وقدم المشروع أيضاً موارد لتعزيز البحوث التكيفية الميدانية على مستوى حقول المزارعين حول الأصناف المحسنة والممارسات الزراعية الجيدة التي يمكن أن تعزز الإنتاجية والصمود أمام تغير المناخ.

وقد ساهم المشروع بكل تأكيد مساهمة كبيرة في ضمان الأمن الغذائي الوطني وتعزيز قدرته على الصمود أمام المخاطر المرتبطة بتغير المناخ من خلال توفير البذور المحسنة. وحققت البلاد بالفعل الاكتفاء الذاتي من الأرز وبدأت تصدر الأرز العطري. كما انخفضت أسعار الغذاء وتضاعفت المخزونات الاحتياطية مقارنة بمستويات عام ٢٠١٣، حيث تسجل ارتفاعاً مضطرداً منذ ٢٠٠٩. وقد ارتفع إجمالي إنتاج الغذاء إلى ٣٥ مليون طن من الأرز المكرر (بعد ما كان حوالي ٣١,٨ مليون طن في ٢٠٠٩) و١,٣٣ مليون طن من القمح (حيث ارتفع من ٠,٨٥ مليون طن في عام ٢٠٠٩). وانخفض كذلك عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، كما يتجلى ذلك في مؤشرات الحد من الفقر (حيث يمثل الاستهلاك الغذائي أو السعرات الحرارية العاملَ المحدِّد الرئيسي). وعلى الرغم أن هذه النجاحات لا يمكن أن تعزى فقط إلى المشروع، فمن الإنصاف القول بأنه، بالتأكيد، ساهم ولا يزال يساهم بشكل كبير في ذلك. ومن المرجح أن تزداد هذه المساهمة مع ازدياد فرص المزارعين في الحصول على البذور المحسنة من خلال القطاع الخاص، وهو أمر يحتاج إلى مزيد من الدعم فيما هو آت.

٣.٣– حصاد المياه في السودان

من الممكن توظيف حصاد مياه الأمطار لإحداث تحسن هائل في تكيف المزارعين والرعاة مع تغير المناخ وصمودهم أمامه. ويُعتبر السودان من رواد هذا المجال، حيث أضفي الطابع المؤسسي على حصاد مياه الأمطار منذ ١٩١٩، مما ساعد العديدَ من المجتمعات الريفية على تجميع مياه الأمطار ومياه الجريان خلال موسم الأمطار (يوليو–سبتمبر) ثم تخزينها لأوقات النقص (ديسمبر–يونيو). وقد دخل البنك في شراكة مع حكومة السودان لتوسيع نطاق مشروع حصاد مياه الأمطار للمجتمعات الزراعية والرعوية في ولاية القضارف، حيث تقلّ معدلات الأمطار عادة عن ٧٠٠ مم، ولا تأتي إلا في موسم واحد، مع تقلبات كبيرة ومتزايدة، وهو وضع قد يكون أثرا من آثار تغير المناخ. وكان الهدف من هذا المشروع يهدف زيادة إمدادات المياه للاستخدام المنزلي وللمواشي والري.

واستخدم المشروع، من خلال عمله مع المؤسسات والمجتمعات المحلية، أساليب بسيطة نسبياً في حصاد المياه لغرض ضمان الاستدامة. وشملت مرافق تخزين المياه الرئيسية المستخدمة ما يعرف بالحفير (خزان أرضي / حفرة ضحلة) والسدود الصغيرة والآبار الجوفية والمنخفضات الطبيعية (التردة والرهد وفولا والضحلة) وأسطح المنازل والخزانات أعلى المنازل. وكان التأثير بالفعل هائلاً

على مدى فترة تتراوح بين ٣ و٥ سنوات، حيث أنشئ ٢٩ حفيراً تتراوح سعاتها بين ٢٠،٠٠٠ و٥٠،٠٠٠ متر مكعب وثلاثة سدود صغيرة أخرى. وتشير التقديرات إلى أن حوالي ٢٥٠،٠٠٠ شخص وأكثر من ٥ ملايين من رؤوس الماشية في المنطقة قد استفادت من المشروع. وقد كانت هذه النجاحات بمثابة حوافز للحكومة، على المستوى الوطني والإقليمي معاً، لتوسيع المشروع وتكراره في أماكن أخرى. ويتمثل أحد الدروس المهمة المستفادة من هذا المشروع في ضرورة مشاركة جميع الجهات المعنية الرئيسية على نحو فعال في أنشطة التنفيذ على المستويات الوطنية والإقليمية والمجتمعية، لأن ذلك يحقق الشعور بالملكية والاستدامة. كما أن وجود وحدات تنفيذ قوية تقود عملية تنفيذ المشاريع يعتبر أمرا ضرورياً. وقد كان الأمر كذلك بالتأكيد في هذا المشروع، لكنه كان مصحوباً بدعم فني قوي من البنك الإسلامي وإشراف دقيق على المشروع من قبل موظفيه المسؤولين عن شؤون البرامج.

الشكل ٥: حصاد المياه من خلال السدود الصغيرة بدعم من المشروع في منطقة ولاية القضارف، السودان

٣.٤– تحسين فرص الحصول على التمويل الأصغر الإسلامي

تمثل صعوبة الحصول على التمويل بشروط متيسرة عقبة كبيرة أمام المزارعين والرعاة تحول دون تبنّيهم الابتكارات التي تساعد على تحسين الإنتاجية الزراعية وأمام نمو المؤسسات الزراعية التجارية في المناطق الريفية. ويوفر التمويل الأصغر الإسلامي للفقراء النشطين اقتصادياً خدمات مالية وغير مالية من خلال التجارة والأدوات الاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية (مثل المرابحة والسلم والمضاربة والمشاركة، من بين أمور أخرى). وبتوفير الأدوات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، تقدم مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية ''تمويلا ذكيا'' من خلال التعامل مع المستفيد في التجارة والاستثمار بدلا من أن تكون مجرد جهة مُقْرضة بعيدة عن العملية. بل إن مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية، بصفتها مستثمرة، تشارك في عملية صنع القرار للتأكد من أن الاستثمار يدر أرباحاً.

ولدينا في السودان مشروع مصمم لتحسين ربط المزارعين بالأسواق يعطي خير مثال على قوة هذه الآلية المالية الإسلامية. وكان يرمي إلى تحقيق ثلاثة أهداف: (١) شراء منتجات من المزارعين بطريقة تراعي الكفاءة من حيث التكلفة لبيعها للاحتياطيات الغذائية الاستراتيجية لحكومة السودان؛ (٢) والاستغناء عن الوسيط وإعطاء المزارعين سعراً أفضل لمنتجاتهم على أساس أسعار التسليف والشراء الرسمية التي تحددها وزارة الزراعة؛ (ج) وضمان ارتفاع دخل المزارعين وتحفيز المزيد من المزارعين على الإنتاج من أجل العيش لا لسد الرمق فقط.

وقد شملت العملية وضع خطة عمل بالتعاون مع كل من وزارة الزراعة ووزارة الرعاية الاجتماعية ودوائر الزكاة وبرنامج الأغذية العالمي وإدارة الاحتياطيات الاستراتيجية للأمن الغذائي بحكومة السودان، كما تضمنت دراسةَ جدوى أجريت لتوفير تمويل عن طريق السلم لمجموعات المزارعين. وكان من نتائج ذلك مشروع تبلغ قيمة خط تمويله ٨,٢٢ مليون دولار أمريكي تم اعتماده بواقع ٣٠٪ لشراء البذور و٣٠٪ لتطوير الأراضي و٤٠٪ خلال موسم الحصاد؛ وظهور جمعيات مزارعين قوية ترتبط بمظلة نقابة المزارعين وبنك الخرطوم؛ وتطوير روابط أقوى بين المزارعين والأسواق مثل إدارة الاحتياطيات الاستراتيجية السودانية للأمن الغذائي وبرنامج الأغذية العالمي.

وليست حالة السودان منفردة، بل إن البنك يتمتع خبرة هائلة في الترويج للتمويل الأصغر الإسلامي في العديد من الدول الأعضاء في البنك. فقد تم استثمار ما يزيد على ٥٢٠ مليون دولار أمريكي في ٢٧ مشروعاً عبر التمويل الأصغر الإسلامي منذ عام ٢٠٠١. وقد ساعد عدد كبير من هذه المشاريع على الحد من تعرض المزارعين والمشاريع الصغيرة والمتوسطة لمخاطر الصدمات المرتبطة بتقلبات المناخ وإخفاقات السوق. ومن خلال تنمية قدرات مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي على دعم المؤسسات التجارية الزراعية الصغيرة، نجح البنك في إنشاء مصارف إنمائية صغيرة/حاضنات للأعمال التجارية الصغيرة تركز على توفير فرص العمل وتطوير زراعة وأعمال تجارية زراعية صامدة في الدول الأعضاء.

٤– الخاتمة

تتعرض الزراعة تعرضاً شديداً للغاية لمخاطر تغير المناخ، حيث إن الأنشطة الزراعية تعتمد بشكل مباشر على الظروف المناخية. وبالتالي، يجب تعزيز الاستثمار في تدابير التكيف في جميع البلدان النامية. وفي هذا الصدد، أدى البنك الإسلامي للتنمية دورا حاسماً، إذ تبلغ استثماراته حاليا ٩,٧ مليار دولار أمريكي في قطاع الزراعة والتنمية الريفية في الدول الأعضاء فيه. وخُصص حوالي ١١٪ من هذه الاستثمارات لتدابير التكيف مع تغير المناخ. ويشمل ذلك تحسين فرص الحصول على البذور والأسمدة المحسنة اللازمة لزيادة الإنتاجية، وحصاد مياه الأمطار ومياه الجريان، والتسهيل على نحو متزايد في الحصول على التمويل الأصغر الإسلامي.

وقد استفادت أفريقيا من معظم هذه الاستثمارات مقارنة بغيرها من المناطق المحورية للبنك، إذ يترك فيها تغير المناخ، لا سيما الجفاف، آثاراً شديدة. وتليها المنطقة العربية وآسيا. وكان لاستثمارات البنك في الدول الأعضاء فوائد جمة في تعزيز تكيف المزارعين والمجتمعات الرعوية مع تغير المناخ وتقلباته. وقد عززت الاستثمارات أيضاً المؤسسات على الصعيدين الوطني والإقليمي. وثمة حاجة ماسة إلى هذه الاستثمارات لوضع وتنفيذ برامج ناجحة في مجال التكيف مع تغير المناخ.

ولإقامة شراكات استراتيجية أهمية في سبيل تحقيق وفورات الحجم وتوثيق الدروس المستفادة. وتمثل هذه الشراكات طريق المضي قدماً بالنسبة للبنك كما هو مبين في إطاره الاستراتيجي العشري، والذي يضع أولوية قصوى لزيادة الاستثمارات في الزراعة والتنمية الريفية.

المراجع

مرجع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (٢٠١٣). الزراعة الذكية مناخياً. روما، إيطاليا. منظمة الأغذية والزراعة

نبذة عن

البنك الإسلاميّ للتنمية

إنشاؤه:

البنك الإسلاميّ للتنمية مؤسسة ماليّة دوليّة أنشئت طبقاً لاتفاقية التأسيس التي أبرمت في 21 رجب 1394هـ الموافق 12 أغسطس 1974م بمدينة جدّة. (المملكة العربية السعودية). وعُقِد الاجتماع الافتتاحيّ لمجلس المحافظين في رجب 1395هـ (يوليو 1975م). وبدأ البنك أنشطته رسميّاً في 15 شوّال 1395هـ (20 أكتوبر 1975م).

رؤيته:

يتطلّع البنك الإسلاميّ للتنمية إلى أن يكون، قبل سنة 1440هـ، بنكاً إنمائيّاً عالميَّ الطراز، إسلاميّ المبادئ، ساهم إلى حدّ كبير في تغيير وجه التنمية البشريّة الشاملة في العالَم الإسلاميّ وساعد هذا العالَمَ على استعادة كرامته.

رسالته:

تكمن رسالة البنك في النهوض بالتنمية البشريّة الشاملة، مع إيلاء اهتمام خاصّ للمجالات ذات الأولويّة التي تتمثل في التخفيف من وطأة الفقر، والارتقاء بالصحة، والنهوض بالتعليم، وتحسين الحوكمة، وتحقيق الازدهار للناس.

أعضاؤه:

يضمّ البنك 57 بلداً عضواً من مختلف مناطق العالَم. والشروط الأساسيّة للانضمام إليه هي: أن يكونَ البلد المرشَّح لذلك عضواً في منظمة التعاون الإسلاميّ)منظمة المؤتمر الإسلاميّ سابقاً(، ويسدِّدَ القسطَ الأوّلَ من الحدّ الأدنى من اكتتابه في أسهم رأسمال البنك، ويقبلَ ما قد يقرِّره مجلس المحافظين من شروط وأحكام.

رأسماله:

وافق مجلس محافظي البنك الإسلاميّ للتنمية– في اجتماعه السنويّ الثامن والثلاثين (38)– على قرار الزيادة العامّة الخامسة في رأس المال. وبموجِب هذا القرار، رُفِع رأس المال المصرَّح به إلى 100 مليار دينار إسلاميّ، ورأس المال المكتتب فيه (المتاح للاكتتاب فيه) إلى 50 مليار دينار إسلاميّ. وبموجب هذا القرار كذلك، وافق مجلس المحافظين على استدعاء الجزء القابل للاستدعاء (نقدا) من الزيادة العامّة الرابعة في رأس المال. وفي نهاية سنة 1436هـ، بلغ رأسمال البنك المكتتب فيه 92 مليار دينار إسلاميّ.

مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية:

تتألف مجموعة البنك من خمسة كيانات هي: البنك الإسلاميّ للتنمية والمعهد الإسلاميّ للبحوث والتدريب والمؤسسة الإسلاميّة لتنمية القطاع الخاصّ والمؤسسة الإسلاميّة لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات والمؤسسة الدولية الإسلاميّة لتمويل التجارة.

مقرّه ومكاتبه الإقليمية والقُطريّة:

يتّخذ البنك مدينة جدّة (بالمملكة العربية السعودية) مقرّاً له. وله أربعة مكاتب إقليمية في الرباط (عاصمة المملكة المغربية) وكوالالمبور (عاصمة ماليزيا) وألمآتي (إحدى مدن قازاقستان) وداكار (عاصمة السنغال)، ومكاتب قُطريّة في تركيا (أنقرة وإسطنبول) وإندونيسيا ونيجيريا.

سنته المالية:

كانت سنة البنك المالية هي السنة الهجرية القمريّة. غير أنها ستتحول، ابتداء من 01 يناير 2016 م، إلى السنة الهجرية الشمسية التي تبدأ يوم 11 الجدي (الموافق 01 يناير) وتنتهي يوم 10 الجدي (الموافق 31 ديسمبر من كل سنة).

وحدته الحسابية:

وحدة البنك الحسابية هي الدينار الإسلاميّ، الذي يعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدوليّ.

اللغة:

العربية هي اللغة الرسمية في البنك. أمّا اللغتان الإنكليزية والفرنسية، فهما لغتان للعمل.

مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية
٨١١١ شارع الملك خالد – حي النزلة اليمانية – الوحدة رقم ١
جدة ٢٢٣٣٢ – ٢٤٤٤ – المملكة العربية السعودية
هاتف: ٠٠ ٦٣٦١٤٠٠ ١٢ (٩٦٦+) | فاكس: ٧١ ٦٣٦٦٨٧١ ١٢ (٩٦٦+) | البريد الإلكتروني: www.idbarchives@isdb.org | الموقع: www.isdb.org